الوظائف الادارية للقضاة العراقيين في مصر
من خلال كتاب رفع الاصر عن قضاة مصر لابن حجر العسقلاني

الكلمات المفتاحية:القضاة ، مصر ، ابن حجر العسقلاني

حسام قاسم محمد الصميدعي
المديرية العامة لتربية ديالى
husamkasem555@gmail.com

ا٠د٠احمد مطر العبيدي
جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية
Ahmedmotar555@gmail.com

الملخص

أولت الدراسات التاريخية أهمية كبيرة في دراسة القضاء ، والقضاة ، وانها من الدراسات التي اولاها العلماء والباحثين عناية خاصة ، فظهرت الكثير من الكتب التي تهتم بالقضاء و منها كتاب رفع الاصر عن قضاة مصر لابن حجر العسقلاني والذي حوى على معلومات كثيرة عن القضاء والقضاة وخاصة في مصر ، وتناول القضاة من مختلف الاقطار الذين تم تكليفهم لهذه الوظيفة الادارية ، وحوى بحثنا معلومات هامة عن القضاة في مصر وقضاء المظالم والحسبة والاحباس في عصر الدولة العباسية والاخشيدية والفاطمية والايوبي والمماليك .

المقدمة

أولت الدراسات التاريخية اهمية كبيرة في الجانب الحضاري للدولة العربية الاسلامية، ومن اهم مظاهر هذا التطور الحضاري الذي شهدته الدولة العربية الاسلامية هو القضاء ، وقد اهتم الباحثين في مفاصل وجزئيات القضاء ، ومن اهم الحلقات المهمة في في الادارة هو هو القضاء لانه الجزء الاهم في الادارة ولهذا ف تناول بحثنا القضاء والاحباس والحسبة خلال العصر العباسي الاول والعصر الاخشيدي والفاطمي والايوبي والمماليك وكانت دراسة موجزة ومختصرة .

الوظائف الادارية

في هذا البحث سوف نتحدث عن الوظائف التي تم تكليفها للقضاة العراقيين في مصر ومن هذه الوظائف :

اولا": قضاء المظالم في العصر العباسي(١٣٢هـ _٢٥٤هـ)

ان اهم ما تميز به القضاء في العصر العباسي هو الاهتمام بقضاء المظالم ،ومن هنا فان هذا الجانب من القضاء اهتم به العباسين في جميع البلاد وفي مصر بصورة خاصة ،ونتيجة لكثرة المظالم التي لحقت بالطبقة الفقيرة سواء من بعض العمال والولاة او ابناء المجتمع فيما بينهم وتجاوز الناس حقوق بعضهم البعض وذلك لسعة رقعة الدولة الاسلامية ، رافق هذا الاتساع كثرة المظالم، اخذت الدولة الاسلامية على عاتقها الاهتمام بهذه المظالم ورد الحقوق ([1]) ،ومن العوامل التي شجعت العمال على ظلم الناس والتعدي على حقوقهم هو بعد بعض الولايات عن مركز الخلا[2]فة الاسلامية ،وكذلك ضعف الواعز الديني ،فضلا عن ظهور اصحاب النفوذ الذين كانت لهم قرابة مع السلاطين والخلفاء مما دفعهم الى ظلم الرعية وسلب حقوقهم مما استدعى تدخل السلطة القضائية التي خصصت في كل اسبوع ايام محدودة للنظر في المظالم [٣]، وتطور هذا النظام في العصر العباسي حتى اخذ شكلا ناضجا و اصبح للمظالم ديوان خاص ومستقل اي ما يعادل وزارة في زماننا هذا وكان لديوان المظالم التنظيمات الادارية التابعة له ومنها : [٤]

اولا: للفصل بين الناس واعطاء الحقوق لاصحابها

ثانيا : الفقهاء ليرجع اليهم فيما يشكل ويسألهم عما اشتبه به

ثالثا: الشهود :ليشهدهم على ما اوجبه من حق وامضاه من حكم

وديوان المظالم كان بدوره يعالج جوانب الحياة المختلفة التي ترتب على اثرها الضرر بحقوق الناس ، وقد ابلى القضاة العراقيين في هذا المجال بلاء" حسنا من خلال انصاف الناس وارجاع الحقوق الى اهلها وكان على رأس هؤلاء القضاة هو محمد بن مسروق [٥]،اذ خصص هذا القاضي مجلسا خاصا لقضاء المظالم وكيف كانت ترفع اليه المظالم قيقرأها

ويستدعي الشهود من اجل امضاء الاحكام ومن ثم توقيعها ، حتى ان المؤرخين ومنهم الكندي[٦]ذكروا القاضي محمد بن مسروق فقالو تشدد في الاحكام [٧]، فكان يأخذ الاحكام التي فيها انصاف للناس حتى ولو كان فيها تشدد قالو: واعدى على العمال [٨]،وذلك لان اكثر الخصومات كانت تأتي على العمال وكان لهم حضا وفيرا" ومنها انه باعد الخصوم [٩]ومن هنا فان الصورة اصبحت واضحة حول سيرة هذا الرجل وكيف انصف الناس وارجع الحقوق الى مستحقيها وكيف تعامل مع العمال وانصف الناس منهم .

العصر الاخشيدي (٣٢٣ هـ _ ٣٥٨ هـ)

وفي العصر الاخشيدي نرى ان النظر في المظالم بقيت على نفس الاسس والاطر التي كان معمولا بها في العصور السابقة ،الا ان السلطات الاخشيدية افردت للنظر في المظالم قاض خاص ، ومن هنا فان النظر في المظالم على الرغم من ان السلطات الاخشيدية قد عينت للمظالم قاض مستقل الان السلطات المتمثلة بالاخشيد كان يتدخلا بشكل مستمر في هذا الجانب وقد خصص الاخشيد للنظر في المظالم يجلس هو بنفسة ينظر في دعاوي ومظلومية الرعية ،وهذا اليوم الذي جعله الاخشيد هو يوم الاربعاء من كل اسبوع ،وبعده كان كافور[١٠]يجلس في يوم السبت للنظر في المظالم [١١]، وكان يحضر عنده الوزير وسائر الفقهاء والقضاة وشهود العدل [١٢]،ولما تولى الخصيب[١٣]القضاء ولى ابنه القضاء في مصر ثم توفي ابن الخصيب وبقيت مصر بغير قاض فتكلم كافور في ولاية القضاء الى ابي طاهر الذهلي، فامتنع واجتمع اعيان مصر والشهود وكلموا كافور وهو في مجلس المظالم ومعه رجال الخصيب وقال لهم اختاروا قاضيا فقالوا اخترنا ابي طاهر [١٤].

العصر الفاطمي (٣٥٨هـ – ٥٦٧ هـ)

وقد اهتم الفاطميون بهذا الجانب كثيرا وهو ما سيتضح من خلال ايرادنا لبعض النصوص التي بينت كيف اهتم الفاطميون بالنظر بالمظالم، وقد قسم عبيد الله المهدي الامور الادارية في دولته وترك المظالم دون اسنادها لاي شخص ،وكان المهدي بهذا الاجراء له رؤيته الخاصة التي من خلالها اتخذ مثل هذه الخطوة وبترك المهدي النظر

بدون اسنادا لاي شخص فانه عمل على ادارة هذا الملف بنفسه وباشر ادارة المظالم بنفسه فكان ياخذ الرقاع المظالم اذا ركب فاذا جلس استمع الى شكوى المتظلمين [١٥] .

وكان ابن كلس يجلس للنظر في المظالم كل يوم بعد صلاة الصبح ويدخل عليه الناس بظلاماتهم [١٦]،فيوقع بيده على الرقاع[١٧]،ومن هنا فان الخليفة الفاطمي لايعني انه لما كلف ابن كلس بادارة المظالم انه تخلى عن هذه المسؤلية ولهذا فقد حرص الخلفاء الفاطميين على هذا الجانب واولوه عناية فائقة من خلال المراقبة لاحوال الناس و اصدار التعليمات والتوجيهات للقضاة والوزراء والعمال في رفع الظلم عن الناس وكذلك الرأفة بحالهم [١٨] وعلى هذا الاساس كان عمل الفاطميين ووزرائهم وقضاتهم تجاه الجانب القضائي.

العصر الايوبي (٥٦٧ هـ -٦٤٨ هـ)

وبعد انتهاء حقبة الفاطميين على يد صلاح الدين، فان الدولة الايوبية اوجدت دارا للعدل وكانت هذه الدار اول من انشأها نور الدين محمود زنكي في دمشق فكان يجلس فيها ويتصفح قصص ومظالم الناس ويوقعها [١٩]، وكان السلطان اذا جلس للمظالم جلس عن يمينه قاضي القضاة وفي بعض الاحيان يتم اجلاس بعض القضاة عن المذاهب الاربعة والوكيل عن بيت المال ثم الناظر في الحسبة ويجلس عن يمينه ايضا كاتب السر وقدامه ناظر الجيش وجماعة الموقعين تكملة للحلقة [٢٠]،وهذا الكلام يدلنا على اهمية المظالم عند الايوبين وذلك من خلال ما قاموا به من احضار كبار رجال الدولة للنظر بمظالم الرعية .

وقد خصص الايوبين يومان للنظر في المظالم وهما يومي الاثنين والخميس، لان القضاة وكتاب السر لا يحضرون يوم الخميس[٢١]،ومن هنا نلاحظ حرص الايوبين من خلال تخصيص يومين للنظر بمظالم الرعية نظر لما كان مقررا من قبل في عصر الفاطميين والاخشيدين ،وهو يوما واحدا ،وعلى الرغم من كثرة الاعباء الملقاة على كاهل السلطان وجهازه الاداري فقد حرص الايوبين من لدن صلاح الدين الى نهاية العصر الايوبي على النظر بمظالم الناس وارجاع الحقوق الى اهلها ، وكان للعراقيين دورا بارزا في النظر

في المظالم في هذه الحقبة التاريخية وكانت لهم بصمتهم واثرهم الواضح ،ومن هؤلاء القضاة هو القاضي عبد الملك بن عيسى بن درباس،الذي شهد له الناس بالصلاح والتقوى والخير والعلم [٢٢]، ونتيجة لما عرف به من هذه الصفات الحميدة فان الدولة الايوبية قد وكلت اليه القيام بالكثير من الاعمال القضائية والمظالم منها وهذا ما اتضح في الاعمال التي كان مسؤلا عنها في مصر وكذلك الاماكن التي اضيفت اليه ، ومن هنا فان ابن درباس قد اصدر التوجيهات المهمة للقضاة من خلال منصبه كقاضي للقضاة في رعاية مصالح الناس وعدم تعدي العمال على حقوقهم [٢٣].

العصر المملوكي (٦٤٨ هـ -٩٢٣ هـ)

اما في العصر المملوكي فانا نرى ان النظر في المظالم بقي على حالته الا في بعض الاجراءات التي تم اتخاذها في اصلاح القضاء ، ومنها ادخال القضاة من اصحاب المذاهب الاخرى ، اما الجلسات التي كانت تقام من اجل النظر في المظالم فنلاحظ انها كانت تقام عند السلطان وعلى نفس الطريقة التي عمل بها في العصر الايوبي ،و يضاف على ذلك هو حضور اكثر من قاضي من المذاهب الاخرى يكون بالقرب من السلطان القاضي الشافعي ، والقاضي المالكي يكونان عن يمينه اما القاضي الحنبلي والحنفي فيكونان عن يسار السلطان ثم يلي القاضي المالكي من الجانب الايمن قضاة العسكر الثلاثة ثم يليهم مفتوا دار العدل ودليل بيت المال ،ثم ناظر الحسبة وبعد ذلك يقف الحاجب والمساعدون لعرض اوراق القضايا المطلوب النظر فيها ثم تتلى الشكاوى والمظالم على السلطان الذي يراجع فيها القضاة ويشاورهم [٢٤]، ومن هنا فانا نرى ان النظر في المظالم وعلى حسب الكلام السابق فان المسؤلية كانت ملقات على كاهل السلطان بصورة اساسية ومن ثم يطلب مساعدة القضاة في ذلك ، ومن القضاة الذين كان لهم دورا بارزا في ذلك هو القاضي محمد بن محمد بن منعم البغدادي[٢٥]،الذي تم تعينه في دار العدل التي كان السلطان المملوكي يجلس فيها للنظر في مظالم الناس والشكاوى، وهي الدار التي اسست منذ عصر الايوبين

والتي كان الغاية منها هي الوقوف على حاجات الناس وشكاويهم ومظالمهم وايجاد الحلول لتلك الشكاوى [٢٦]،وقد استمر القاضي محمد بن محمد بن منعم في وظيفته في دار العدل الذي خلفه بعده ابنه الناصر لدين الله والذي لم تطل مدت ولايته فمات وخلف بعده ابنه بدر الدين الذي مات ابوه وهو صغيرا ، فنشأ في طلب العلم حريصا على جمعه الا ان استقر في جهات والده وناب في الحكم عن القاضي علاء الدين بن المعلي[٢٧]، ثم استقل بولاية القضاء بعد موت القاضي محب الدين،وقد ترك افراد هذه العائلة الاثر والبصمة الواضحة في مجال النظر في المظالم ، ولابد ان نذكر دور القاضي احمد بن عبد الرحيم [٢٨] بن الحسين المعروف بابن العراقي رحمه الله الذي استقدمه الظاهر ططر بعد وفاة جلال الدين البلقيني[٢٩]في قضاء الشافعية فباشر هذه المهمة بعفة ونزاهة وكان له دورا مهما في قضاء المظالم التي كان ترفع اليه الشكاوى ، وكان رحمه الله يخصص لها جلسات من اجل الاستماع الى شكاوى الناس ،وكذلك رؤية الرقاع التي كانت تكتب فيها الشكاوى من اجل ايجاد حل لهذه المظالم [٣٠].

ثانيا : الاحباس

العصر العباسي الاول (١٣٢ هـ -٢٥٤هـ)

اما الوظيفة الثانية التي تم توكيلها للقضاة العراقيين في مصر وهي الاشراف على الاحباس ، وتعتبر الاحباس من الاعمال الادارية التي كانت تناط الى القاضي في البلاد الاسلامية وخاصة بلاد مصر الاسلامية ،وقد اعتنت الدولةالعربية الاسلامية بالاحباس في مصر لما لها من اهمية وذات تأثير على المجتمع المصري ، انتشرت الأحباس في شتى أرجاء الدولة الإسلامية ، حتى أضحى الحبس(الوقف) ظاهرة اجتماعية اقتصادية ، لعبت دوراً بارزاً في حركة المجتمع الإسلامي ومصر مثلها مثل سائر أقاليم الدولة الإسلامية انتشرت بها الأحباس انتشارا واسعاً منذ الفتح الإسلامي لها [٣١].

كانت الاحباس في بداية الامر لاتعرف الا في الرباع[٣٢]،وما يجري مجراها من المباني وكلها كانت على جهات الخير والبر[٣٣]،ولاهمية الموضوع كما ذكرنا سابقا انيطت الاحباس الى القاضي الاسلامي وهو الذي يشرف عليها ولنا مع القاضي اسماعيل بن اليسع[٣٤]حوادث مهمة ارتبطت معه وخاصة في ملف الاحباس [٣٥]،ومن هنا فان الاجراء الذي كان سائدا في مصر وكان متبعا وهو اجراء الاحباس واموالها في وجوه الخير والبر وكذلك اعطيات الفقراء والمساكين ولهذا كانت الاحباس في مصر كما رأينا لها تأثيرها الواضح في الجانب الاقتصادي للفرد المصري ، ومن خلال ما تم طرحه من كلام حول التاثير الاقتصادي والاجتماعي على الحياة في مصر فان المصريين استنكروا ما قام به القاضي اسماعيل بن اليسع من ابطاله لاموال الاحباس [٣٦].

العصر الطولوني (٢٥٤ هـ – ٢٩٢ هـ

وفي العصر الطولوني نرى ان مهمة ادارة الاحباس بقية موكلة الى القاضي وبقية على حالها ومن المؤسسات التي شيدها الأمير أحمد بن طولون(٢٥٤-٢٧٠هـ)، الجامع الطولوني الذي بدأ العمل فيه عام٢٦٤هـ [٣٧] ،يمكن عده المثال الأول للجوامع التي حبست عليها أوقاف خاصة[٣٨].

ومن هنا نرى ان احمد بن طولون رأى اقامة بعض المرافق العامة من اجل خدمة الناس ، وكذلك عمل لهذه المرافق الاوقاف التي كانت تدر عليها من الاموال فضلا عن ذلك ابعد اجهزة الجيش والمملوكين من الاستفادة من هذه المرافق، وهنا ربما جعل الفقراء لهم الاولوية في هذه المرافق كما نرى في هذه الرواية (كما يعد بيمارستان ابن طولون في مدينة الفسطاط ، والذي شيده أحمد بن طولون عام٢٦١هـ ، أول بيمارستان وقفياً ولما فرغ منه حبس عليه دخل بعض الأبنية منها دور وقيسارية ، وسوق الرقيق ، وشرط في المارستان ، ألا يعالج فيه جندي ولا مملوك ، وعمل حمامين للمارستان: أحدهما للرجال ، والأخرى للنساء ، حبسهما على المارستان ... [٣٩] ، اما المقريزي فانه يوضح لنا كيف يأتي

بالمريض الى المارستان وكيفية الاهتمام به في الملبس والمأكل وكل هذه الخدمات كانت مجانية كما نرى (أنه إذا جيء بالعليل تنزع ثيابه وتحفظ ممتلكاته ، وتحفظ عند أمين المارستان ، ثم يلبس ثياباً ويفرش له ، ويغدي عليه ويراح بالأدوية والأغذية والأطباء حتى يبرأ، فإذا أكل فروجاً ورغيفاً ، أمر بالإنصراف ، وأعطى ماله وثيابه [٤٠]،ومن هنا فان الاحباس اصبحت تابعة الى سلطة القاضي كما حصل مع القاضي محمد بن عبدة [٤١]،الذي فوض اليه ابو الجيش [٤٢]،ادارة الاحباس [٤٣].

العصر الفاطمي (٣٥٨ هـ – ٥٦٧ هـ)

اهتم الفاطميون بالأحباس وعملوا على تنظيمها، فأقروا لها ديواناً، أطلق عليه ديوان الأحباس[٤٤]، وكان أول من أدخل ديوانها بمصر القاضي الليث بن سعد[٤٥]، وقد آثر عنه أنه اشترى بعض الأراضي التابعة لبيت المال في جهات عدة وحبسها على وجه البر، ثم أضيف إلى هذه الأراضي بعض الدور وكذلك الرباع[٤٦] في مدينة الفسطاط وغير ذلك من مصادر الإحسان[٤٧]، وكان يتولى الإشراف على الديوان "القاضي"[٤٨]

اذ يذكر المقريزي قائلاً: "فلما قدمت الدولة الفاطمية من المغرب إلى مصر بطل تحبيس البلاد وصار قاضي القضاة يتولى أمر الأحباس من الرباع واليه أمر الجوامع والمشاهد، وصار للأحباس ديوان مفرد"[٤٩].

العصر الايوبي (٥٦٧ هـ٦٤٨ هـ)

اما في العصر الايوبي فقد بقيت الاحباس تابعة الى سلطة القاضي فكان ديوان الأحباس أي الأوقاف ويقوم صاحبه برعاية شئون المؤسسات الدينية والخيرية ،من جوامع ومساجد ومدارس وربط وزوايا وخانقاهات وسبل وغيرها، كما يشرف على الأراضي والعقارات المحبوسة عليها[٥٠]، وقد تولى الاحباس في العصر الايوبي القاضي عبد الملك بن عيسى بن درباس الذي بقية تابعة الى سلطاته الى مدة من الزمن [٥١].

العصر المملوكي (٦٤٨ هـ- ٩٢٣ هـ)

كانت شئون الأحباس في العصر المملوكي من اختصاص القاضي، ولكن المماليك قسموا هذه الشئون إلى عدة أقسام، منها قسم للأوقاف المحبوسة على الحرمين، وفداء أسرى المسلمين –وتسمى الأوقاف الحكيمة– ويقال لمن يتولاها: ناظر الأوقاف، وهو غالبًا قاضي القضاة الشافعية، ومنها ما اختص بالأوقاف الأهلية، ولكل وقف منها ناظر خاص يوليه السلطان أو القاضي، ويختار غالبًا من أولاد الواقف ونسله، ومنها الأحباس الخاصة بالمساجد والزوايا، وكان ينفق من ريعها على هذه المؤسسات الدينية، ثم يوزع الفائض على شكل صدقات وعطايا على المحتاجين، وأشرف على هذا القسم الدوادار وناظر الخاص، ولم تقتصر الأوقاف في عصر والمماليك على الحوانيت والخانات والفنادق والأراضي الزراعية الواسعة ، مثلما كان الحال في العصور السابقة، وإنما اتسعت الأوقاف في ذلك العصر لتشمل كثيرًا من الأعيان الموقوفة، مثل: معاصر الزيت والقصب والحمامات والطواحين والأفران والمصابن ومصانع النسيج، ومخازن الغلال، ومعامل ترقيد الفروج، وغيرها [٥٢].

اننا ومن خلال البحث في المصادر التاريخية لم نجد من في تلك التراجم عن القضاة في هذه الحقبة ان القضاة العراقيين قد تم تكليفهم لمهمة الاحباس .

ثالثا :الحسبة

كانت الحسبة قبل العصر العباسي كما في العصور السابقة صدر الاسلام والعهد الراشدي ، من مهام ولي الامر اذ كانوا يراقبون الاسواق وكذلك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي بعض الاحيان يوكلون بمن يرونه اهلا للقيام بهذه المهمة [٥٣]، وفي العصر العباسي نلاحظ ان السلطات الحاكمة قد ارتأت ان تضيف هذه المهمة الى قاضي مستقل له كل الصلاحيات في ادارة هذا الملف وهكذا اصبحت الحسبة وظيفة قضائية ومرتبطة في القضاء مثلها مثل المظالم والاحباس، وقد خصصت السلطات للحسبة ديوانا خاصا من اجل ادارتها ادارة ناجحة ،وتعتبر الحسبة قضاءا لان المحتسب يامر بالمعروف وينهى عن

المنكر وله السلطة في المحاكمة والمعاقبة ويزيل الخلافات ويحكم بين الناس [٥٤]،وللظرورة الملحة التي اوجبتها حياة المجتمع الاسلامي وضرورة ظبط هذه الحياة في الاسواق والمنشات العامة والطرق وغيرها من المصالح العامة كل هذه الجوانب اوجبت على الدولة الاسلامية ايجاد نظام يظبط حياة الناس[٥٥]، ويمنع التخاصم والخلافات ولهذه الظرورات رأت الدولة الاسلامية ان تجد لهذه الحالة نظاما اداريا وهو الحسبة وكانت هناك مسائل عدة مرتبطة بالمحتسب ومنها الاشراف على الاسواق ومراقبة الموازين وغيرها من الاعمال التي انيطت بالمحتسب [٥٦]، وكان القاضي اسماعيل بن اليسع قد مارس هذه المهنة على اتم وجه فكان يراقب الاسواق والمنشات العامة والطرق وغيرها من المصالح العامة والاشراف على مؤسسات الدولة الدينية والادارية ، بالاضافة الى ما كان يتمتع به القاضي اسماعيل بن اليسع من مكانة عالية في الفقه والعلوم الشرعي التي جعلته مؤهلا للاشراف على هذا الجانب المهم في القضاء [٥٧].

العصر الطولوني (٢٥٤ هـ -٢٩٢ هـ)

اما في العصر الطولوني فقد شهدت مصر نهضة تجارية وتطور في الاحوال الاقتصادية ، كل ذلك ساعدنا على فهم الحسبة في هذا العصر ومن هنا فانا نستطيع ان نفهم حال الحسبة في هذا العصر ، من خلال الارتباط الوثيق بين الحسبة والاعمال التجارية التي شهدت تطورا مهما ولافتا في عصر الطولونيين [٥٨]،بالاضافة الى كثرة الاسواق والارتباط الذي كان واضحا لرجال الحسبة في هذه الاسواق ، ويرجع هذا الازدهار في التجارة الى العناية والسياسة الاقتصادية التي اتبعها الطولونيين في ادارة البلاد الخاضعة لسيطرتهم وتجلى ذلك من خلال اقامة الاسواق القطائع المتخصصة في كل لون من الوان التجارة وازدحامها بالباعة والمشترين ونشاطها الاقتصادي العظيم[٥٩]، لكن البلوي[٦٠]وصف لنا اسواق القطائع ومن ثم البناء في هذه الاسواق وعمارتها وكيف تفرقت فيها السكك والازقة والمساجد والحمامات والافران وسميت الاسواق فمنها سوق العياريين [٦١]، يجمع البزازيين

والعطارين وسوق الفاميين ويجمع فيه الجزاريين والبقاليين [٦٢] ،بالاضافة الى ان كل صنف من من جميع هذه الاصناف والصنائع افرد له سوقا عامرا حسنا[٦٣]،واذا نظرنا وتفحصنا هذا النص الذي اورده لنا البلوي رحمه الله فيما ذكره لنا عن الحال الاقتصادي والتجاري وما كانت تتمتع به البلاد المصرية من خيرات طيلة العصر الطولوني ، ومن خلال ما تم ذكره عن الحال الاقتصادي للبلاد المصرية ايام الطولونيين فان البلوي لم يذكر لنا الشخصية التي كانت تراقب هذه الاسواق والافران، وكذلك التجارة ، الا اننا ومن خلال البحث في كتاب ابن حجر رفع الاصر[٦٤] تبين لنا ان القاضي محمد بن عبدة، قد وكلت اليه السلطة الحاكمة في مصر مهمة الاشراف على الحسبة والذي فوض اليه ابي الجيش مهمة الاشراف على هذ الملف ، وكان من ضمن عدة ملفات انيطت اليه ومنها الاحباس والمظالم [٦٥]، وهذا النص يدلنا على الظروف التي كانت تحيط بتعيين القضاة وكذلك العلاقة التي كانت تربطهم مع الامير والحاكم وما نتج عن هذه العلاقة من اعطاء للقضاة من صلاحياة واختصاصات .فيذكر لنا بعض المؤرخين عن ماهية الصلاحياة التي كانت موكلة للقضاة وخاصة العراقيين على الولايات الاسلامية التي كانت تابعة لهم والاشراف على مؤسسات الدولة الدينية والادارية ، بالاضافة الى التاثير على الناس ، ويرجع هذا كله الى مما كان يتمتع به القاضي الاسلامي من هيبة وقوة تأثير [٦٦]،ومن هنا فان للقضاة صلاحيات عدة لم تخصص لوظيفة معينة ونرى ذلك في اختصاصات القاضي بكار بن قتيبة [٦٧]، فانه تولى القضاء في عصر الطولونيين ، وكذلك في عصر امير يتمتع بقوة تأثير وهو احمد بن طولون الذي ذكرت عنه المصادر التاريخية كثرة تدخله في عمل القضاة والاشراف على بعض الامور بنفسه وانه كان يقوم بمهام الحسبة بنفسه في بعض الاحيان ومن هنا فان سوء التفاهم في الفترة الاخيرة لولاية بكار بن قتيبة للقضاء جعلت من احمد بن طولون يقوم ببعض جوانب القضاء بدلا من القاضي بكار الذي اودعه في الحجز لمدة من الزمن ، ومن هنا فان الخلاف الذي حدث بين ابن طولون وبكار بن قتيبة قد جعل مصر تبقى بلا قاضي

لسبع سنوات وكل الصلاحيات القضائية قد مارسها ابن طولون ومنها الحسبة [٦٨]، وفي بعض الاحيان توكل اعمال الحسبة الى صاحب المظالم [٦٩].

العصر الاخشيدي (٣٢٣هـ _ ٣٥٨هـ)

اما في العصر الاخشيدي فلم تذكر لنا المصادر التاريخية ان القضاة العراقيين قد تولوا الاشراف على الحسبة في هذه الحقبة ، الا ان بعض المصادر التاريخية قد اوضحت لنا ولو شيئ يسير عن حال الحسبة في هذه الحقبة ، وهي استشراء حالة سيئة في القضاء في عمل المحتسب وهي استشراء ظاهرة الفساد الاداري في مهنة المحتسب وهي حالة ربما ظهرت او استشرت في مهن اخرى ، كان محمد بن جعفر من المحتسبين الذين تولو الحسبة في مصر في العصر الاخشيدي والذي شكاه جيرانه سيبويه [٧٠]مصر لسؤ ادارته [٧١]، وظاهرة الرشوة هذه كما يقول السيد كاشف لم تعرف في العصور السابقة واتضحت الرشوة في عمل المحتسب من خلال وضع يده على اموال الاحباس واستغلال الثروة [٧٢].

العصر الفاطمي (٣٥٨ هـ -٥٦٧هـ)

اما في العصر الفاطمي فانا نرى ان مناصب الحسبة والقضاء والافتاء كانت تولى الى الموالين للفاطميين وخاصة في ملف الحسبة [٧٣]ولذلك نجد ان الفاطميين حاولوا ابعاد هذه المهنة عن صلاحيات القضاة ومنهم ابي طاهر الذهلي العراقي [٧٤]، الذي تولى القضاء في العصر الفاطمي وهو بخلاف العصور الاسلامية السابقة، فانا نرى ان ملف الحسبة غالبا ما كان يولى الى القاضي وعلى سبيل المثال القاضي محمد بن عبدة [٧٥]والذي كانت له السلطة والاشراف على الاسوق وكل ما يخص عمل المحتسب ومن هنا فان ابعاد القضاة عن عمل المحتسب كان لها ابعاد سياسية واقتصادية لدى الفاطمين وبذلك يتسنى لهم ايجاد اشخاص يؤدون هذه المهمة على حسب ارادة الفاطميين .

العصر الايوبي(٥٦٧هـ- ٦٤٨هـ)

رجع عمل المحتسب في العصر الايوبي على نفس ما كان معمولا به في العصور التي كانت قبل الفاطميين الا في بعض الجوانب ومنها الاشراف على دار العيار [٧٦] ، وكان القاضي عبد الملك بن عيسى بن درباس[٧٧]، الذي قدم الديار المصرية مع صلاح الدين رحمه الله والذي ولاه القضاء ، وأضاف اليه مهمة الاشراف على الاحباس والحسبة في مصر ،ومن خلال الاشراف على ملف الحسبة فانا نرى ان هذا القاضي قد تم عزله عدة مرات وذلك بسبب الخلاف الذي حصل بينه وبين نائبه علي بن يوسف [٧٨]، واعيد في كل مرة وبقي الاشراف على عمل الحسبة من مهامه ، واضيف اليه الاشراف على دار الضرب [٧٩] .

ومن صلاحيات القاضي عبد الملك بن عيسى بن درباس الاشراف على عمل التجار ، وكذلك الاشراف على بعض الصناعات بالاضافة الى منع التجار من بيع البضاعة خارج الاسواق ،وكذلك منع التسعير وكذلك الموازين والاشراف ومراقبة المخابز [٨٠].

ومن الملاحظ ان هذه الاعمال كلها تعود الى ملف الحسبة ، وعلى هذا الاساس وكثرة هذه الاعمال فان القاضي عبد الملك بن عيسى لم يكن لوحده القدرة على متابعة هذه الاعمال وإنما كان له اعوان ومساعدين يقومون بالاشراف على مثل هذه الاعمال .

العصر المملوكي (٦٤٨ هـ- ٩٢٣ هـ)

بعد سيطرة المماليك على زمام الامور في مصر والشام فان حال نظام الحسبة اختلف عما كانت عليه ايام الايوبيين ، ويتضح ذلك كذلك في عدم الاستقرار الاقتصادي الا اننا ومن خلال الاطلاع على كتب التراجم فقد وجدنا ان هناك قضاة عراقيين ومنهم القاضي يوسف بن الحسن [٨١]،وغيرهم من القضاة الذين كانت لهم الصلاحيات في الاشراف على الاسواق والبضائع والامر بالمعروف والنهي عن المنكر إضافة الى اعمالهم في جانب الاحكام [٨٢].

الخاتمة

في دراستنا للواظائف الادارية للقضاة العراقيين نستنتج مما سبق :

١. ان القضـاة العـراقين عملـوا علـى اداء هـذه المهـام الموكلـة الـيهم بأحسـن وجـه مما جعل لهم اثرهم الواضح في ذلك .
٢. عمـل القضـاة العـراقيين علـى ادخـال بعـض التغيـرات الاداري فـي هـذه الوظـائف لاجل الصالح العام
٣. كـان لـبعض القضـاة العـراقيين الصـلاحياة فـي الاشـراف علـى الاسـواق وبعـض المرافق العامة
٤. لـم تأخـذهم فـي الله لومـة لائـم وذلـك مـن خـلال احقـاق الحقـوق وارجاعهـا الـى اهلها.

Abstract

Administrative Jobs of Iraqi Judges in Egypt Through the Book Rafa'a Alousir Ain Quthat Masir (Raising the Heads of the Judges of Egypt) for Ibn Hajar Al-Askalani (A research drawn from Ph.D. dissertation)

Hussam Qasim Mohammed
General Directorate of the Education\ Diyala
Prof. Ahmed Mattar Al-Obaide (Ph.D.)
University of Diyala
College of Education for Humanities

Historical studies have given great importance to the study of the judiciary and the judges, and it is one of the studies that the scholars and researchers have paid special attention to. There are many books about the judiciary, including Ibn Hajar Al-Askalani's Book (Rafa'a Alousir ain Quthat Masir). It contained a lot of information about Jurisdiction and Judges especially in Egypt. It dealt with Judges from different countries who were assigned to this administrative Job.

الهوامش

([1])الزحيلي ، محمد ، تاريخ القضاء في الاسلام ، دمشق ، ط١ ، دار الفكر ،١٩٩٥ م،ص١٨٦.

([3]) كرد علي، محمد كرد علي ، الإسلام والحضارة العربية ، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٦٨ م ،ج٢ص١٦٦.

([4])الزحيلي ، محمد ، تاريخ القضاء في الاسلام ، ص١٨٦.

([5])محمد بن مسروق بن معدان ، الكوفي الأصل نزيل مصر يكنى أبا عبد الرحمن حنفي المذهب ، ابن حجر العسقلاني،رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر، ص ٤١٦.

([6]) محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم أبو عمر القاضي الأزدي مولى آل جرير بن حازم سمع محمد بن الوليد البسري، والحسن بن أبي الربيع الجرجاني، وزيد بن أخزم، وعثمان بن هشام بن دلهم، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، وطبقتهم.وكان ثقة فاضلا، روى عنه: أبو بكر الأبهري الفقيه، وأبو الحسن الدارقطني ويوسف بن عمر القواس وأبو القاسم بن حبابة وغيرهم، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت ٤٦٣هـ) ، تاريخ بغداد ، تحقيق، الدكتور بشار عواد معروف ، ط٢، دار الغرب الإسلامي(بيروت،لبنان ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م)،ج ٤ص٦٣٥.

([7])الكندي ،أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب المصري (ت بعد ٣٥٥هـ)، كتاب الولاة وكتاب القضاة للكندي،تحقيق، محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، ط١، دار الكتب العلمية، (بيروت - لبنان، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م)، ص٢٨٠.

([8]) الكندي ،القضاة والولاة، ص٢٨٠.

([9]) الكندي ،القضاة والولاة، ص٢٨٠.

([10]) كافور أبو المسك الإخشيدي صاحب مصر ولي إمرة دمشق بعد سيده الإخشيد محمد بن طغج بن جف وكانت وفاة الإخشيد في سنة أربع ويقال خمس وثلاثين وثلاثمائة بدمشق فلما مات أقعد ابناه أبو القاسم أونوجور وأبو الحسن علي ابنا الإخشيد مكان أبيهما وكان المدبر لأمرهما كافور ثم سار كافور

إلى مصر فقتل غلبون المغربي المتغلب عليها وملكها وقصد سيف الدولة دمشق فمكلها ، بابن عساكر ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف (ت ٥٧١هـ) ،تاريخ دمشق تحقيق، عمرو بن غرامة العمروي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٥، هـ – ١٩٩٥ م،،ج ٥٠ ص٥.

(١١) الكندي، الولاة والقضاة، ص٥٧٢.

(١٢)المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي (ت ٨٤٥هـ) ، المواعظ والاعتبار بذكر المواعظ والاعتبار والآثار ،ط١، دار الكتب العلمية، (بيروت،لبنان ١٤١٨ هـ) ،ج٢ص٢٠٧.

(١٣) عبد الله بن محمد بن الخَصِيب بن الصقر بن حبيب الأصبهاني الأصل، شافعي من المائة الرابعة، أبو بكر نزيل مصر ، ولد بأصبهان سنة اثنتين وسبعين ومائتين، وكان قوى النفس حسن التصور، وولي القضاء نيابة عن محمد بن صالح العباسي المعروف بابن أم شيبان ثم أضيف إليه قضاء دمشق والرملة وطبرية ،ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ، (ت ٨٥٢هـ) ، رفع الإصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر تحقيق، الدكتور علي محمد عمر، ط ١، مكتبة الخانجي، (القاهرة١٤١٨ هـ ،١٩٩٨ م)، ،ص ١٩٧.

(١٤)السيوطي ،عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين ، (ت ٩١١هـ) ، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم ط ١، دار إحياء الكتب العربية ، (القاهرة مصر١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م)،ج٢ص١٢٠.

(١٥) الأنطاكي ، يحيى بن سعيد الانطاكي، تاريخ يحيى بن سعيد الانطاكي ، مطبعة جرّوس برسّ ،(طرابلس ، لبنان١٩٨٨ م) ،ص٦٥.

(١٦) الدينوري ، عيون الاخبار وص٦، المقريزي، اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق، جمال الدين الشيال، ط ١، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي ،ج١ص٢١٠.

(١٧) المقريزي ، المواعظ والاعتبار ،ج٣ ص١٣.

(١٨) المقريزي ، المواعظ والاعتبار ،ج١ ص٢٧٦.

([١٩]) الشيزري،عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله،النهج المسلوك في سياسة الملوك،تحقيق، محمد احمد دمج،مؤسسة بحسون للطباعة والنشر ، (بيروت ، لبنان ١٤١٥هـ)، ص٢٥٣، المقريزي، المواعظ والاعتبار ،ج٣ص ٣٦٣.

([٢٠])السيوطي، حسن المحاضرة في ملوك مصر والقاهرة، ١٢٧ .

([٢١]) السيوطي،حسن المحاضرة في ملوك مصر والقاهرة،ج٢ ١٢٧

([٢٢]) ابن حجر العسقلاني،رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر،ص ٢٥٤.

([٢٣]) ابن حجر العسقلاني،رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر، ص ٢٥٤.

([٢٤])

([٢٥])محمد بن محمد بن عبد المنعم بن داود بن سليمان البغدادي الحنبلي بدر الدين، ابن ناصر الدين، ابن الشيخ شرف الدين ،ابن حجر العسقلاني،رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر، ص ٤١٤.

([٢٦]) ابن حجر العسقلاني،رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ، ص ٤١٤.

([٢٧])القاضي علاء الدين بن الآمدي. باشر جهات الديوان والأوقاف والدرج، وكان معدوداً في كتاب الحساب، متفرداً بالضبط في الدخل والخرج. ولم يزل على حاله إلى أن قطع الآمدي مدى الحياة، وجعله الطاعون ملقى على قفاه. وتوفي رحمه الله تعالى بعد عصر الخميس ليلة عيد رمضان سنة أربع وستين وسبع مئة في طاعون دمشق، وقد ناهز الخمس وسبعين. الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر تحقيق، الدكتور علي أبو زيد، واخرون ، ط ١،دار الفكر المعاصر،(بيروت ، لبنان،،١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م)، ج٣ص٣٠٣.

([٢٨])أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين المعروف بابن العراقي، الحافظ ولد في شهر ذي القعدة سنة اثنتين وستين وسبعمائة ابن حجر العسقلاني، رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ، ص٦٠.

([٢٩]) محمد بن علي بن وهب بن مطيع قاضي القضاة بالديار المصرية وشيخها وعالمها الإمام العلامة الحافظ القدوة الورع شيخ العصر تقي الدين أبو الفتح ابن المفتي الإمام أبي الحسن القشيري البهزي المنفلوطي المصري المالكي الشافعي كان علامة في المذهبين عارفا بالحديث وفنونه سارت بمصنفاته الركبان.لده في شعبان سنة خمس وعشرين وست مائة.ولي القضاء ثماني سنين ، الذهبي ، معجم الشيوخ الكبير ،تحقيق ، الدكتور محمد الحبيب الهيلة ، ط

١، مكتبة الصديق، (الطائف – المملكة العربية السعودية ،، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م)، ج٢ص٢٩٢

(٣٠) ابن حجر العسقلاني، رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ، ص٦١

(١) إبراهيم، أحمد ، أحكام الوقف والمواريث ، د. ط ، (القاهرة، ١٩٣٧م) ، ص٥-١٣.

(٣٢) الربع هي الدار بعينها حيث كانت وجمعها رباع وربوع وأرباع وأربع. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد ،القادر، (ت٦٦٦هـ)، مختار الصحاح ، دار الرسالة ، (الكويت،١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م)، ص٢٢٩.

(٣٣)ابن حجر العشقلاني ،رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ،ص٨٨.

(٣٤)ابن حجر العشقلاني ،رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ،ص٨٨.

(٣٥)ابن حجر العشقلاني ،رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ،ص٨٨.

(٣٦)ابن حجر العشقلاني ،رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ،ص٨٨.

(١) ياقوت الحموي ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي ،(ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان ، ط ٢، دار صادر، (بيروت لبنان١٩٩٥ م)، ج٤ ، ص٢٦٤.

(٣) النعيمي، عبد القادر بن محمد الدمشقي(ت٩٢٧هـ) ، الدارس في تاريخ المدارس ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، (بيروت،١٤١٠هـ) ، ج١ ، ص٥١.

(٤) المقريزي ، المواعظ والاعتبار المقريزية ، ج٣ ، ص٢٦٥ .

(٥) المقريزي ، المواعظ والاعتبار المقريزية ، ج٣ ، ص٥٤٦.

(٤١) ابن حجر العشقلاني ،رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ،ص٣٨٢.

(٤٢)ابن حجر العشقلاني ،رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ،ص٣٨٢.

(٤٣)ابن حجر العشقلاني ،رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ،ص٣٨٢.

(٤٤) المقريزي، المواعظ والاعتبار ، ج٢، ص٢٩٦.

(٤٥) الليث بن سعد بن عبد الرحمن القمي، أبو الحارث (ت ١٧٥هـ)، شيخ أهل مصر في عصره، محدثاً فقيهاً، قيل فيه: "كان كبير الديار المصرية ورئيسها وأمير من بها في عصره، بحيث ان القاضي والنائب من تحت أمره ومشورته". ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى ج٣، ص٣٩٩؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ، ج١٣، ص٣، الزركلي، ج٤، ص١١٥.

(٤٦) الربـاع ، ومثلهـا أجـر الأمـلاك المسـقفة مـن الأدر والحوانيـت والحمامـات والأفـران وأرضـية الطـواحين الـدائرة، وسـنتها هلاليـة وابتـداؤها مـن اسـتقبال اسـكانها واسـتخراجها مشـاهرة وكـذلك المراعـي والمصـائد والبضـائع وعبـور البضـائع وسـوق الرقيـق وأنـواع الصـناعات كالفـاخور والمـذر (النبيـذ) ،المقريـزي، المـواعظ والاعتبـار ، ج١، ص١٠٧؛ القلقشـندي، أحمـد بـن علـي بـن أحمـد الفـزاري ثـم القـاهري (ت ٨٢١هـ) ، صـبح الأعشـى فـي صـناعة الإنشـاء ، دار الكتـب العلميـة، بيـروت ،، ج٣، ص٤٩١، سـيد، أيمـن فـؤاد، الدولـة الفاطميـة فـي مصـر ، الهيئـة المصـرية العامـة للكتاب ، (القاهرة مصر ، ٢٠٠٧م)، ص٥١١.

(٤٧) القلقشـــندي، صـــبح الأعشـــى، ج٤، ص٣٨؛ المقريـــزي، المـــواعظ والاعتبـــار ، ج٢، ص٢٩٤-٢٩٥.

(٤٨)ابن خلدون ،عبد الرحمن بن محمد ولي الدين ، المقدمة ، تحقيق، عبد الله محمد الدرويش ، ط١، دار يعرب ، ١٤٢٥ – ٢٠٠٤، ص٢٢٠، الكندي، الولاة وكتاب القضاة، ، ص٥٨٤؛ الماوردي ، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، (ت ٤٥٠هـ) ، الأحكام السلطانية ، دار الحديث (القاهرة ،مصر)، ص ٨٠ ، الرفاعي ، أنور ، النظم الإسلامية ، (دمشق، ١٩٧٣م)، ص١٠٥ ؛ سيد ، أيمن ، الدولة الفاطمية في مصر ،ص٥٤٤ .

(٤٩) المقريـزي، المـواعظ والاعتبـار ، ج٢، ص٢٩٤،أمـين ، محمـد محمـد ، الأوقـاف والحيـاة الاجتماعية في مصر ، دار النهضة العربية بالقاهرة ، ص٥٤٤.

(٥٠) سـعيد عاشـور نظـم الحكـم والإدارة فـي عصـر الأيـوبين والمماليـك ، ط ١، المؤسسـة العربيـة للدراسات والنشر ، ١٩٨٧،ص٢٧٤.

(٥١) ابن حجر العشقلاني ،رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ،ص٢٥٢.

(٥٢) سعيد عاشور نظم الحكم والإدارة في عصر الأيوبين والمماليك ،ص٢٧٤.

(٥٣) الزحيلي ، القضاء في الاسلام ، ص٢٥٧.

(٥٤) الزحيلي ، القضاء في الاسلام ، ص٢٥٧.

(٥٥) الماوردي،الاحكام السلطانية ،ص ٢٤٠.

(٥٦) الماوردي،الاحكام السلطانية ،ص ٢٤٣.

(٥٧) ابن حجر العسقلاني،رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ،ص ٨٨.

(٥٨) المقريزي، المواعظ والاعتبار ، ج١ص٤٥٠.

([٥٩]) المقريزي، المواعظ والاعتبار ، ج١ص٤٥٠.

([٦٠])

([٦١])البلوي، عبد الله بن محمد المديني ، سيرة احمد بن طولون ، ط١، مكتبة الثقافة الدينية ، ١٩٩٨م ،ص٥٣.

([٦٢])البلوي، احمد بن طولون، ص٥٣.

([٦٣]) البلوي، سيرة احمد بن طولون ، ص٥٣.

([٦٤]) ص٢٨٣.

([٦٥]) ابن حجر العسقلاني،رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ،ص٣٨٢.

([٦٦]) إدوارد فون زامباور، معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي (ت ١٩٤٩ م) ، ترجمة الدكتور زكي محمد حسن ورفقاه،(بيروت، لبنان ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م)، ص٤٤.

([٦٧])بكار بن قتيبة بن عبيد الله ، الثقفي ثم البكراوي ولد سنة اثنتين وثمانين ومائة، وهو حنفي ، ابن حجر العسقلاني، رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ،ص٩٨.

([٦٨]) ابن حجر العسقلاني، رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ،ص١٠٦.

([٦٩]) ابن حجر العسقلاني، رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ،ص١٠٦.

([٧٠]) عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه أخذ النحو عن الخليل بن أحمد الفرهودىّ الأزدىّ، ولازمه، وتتلمذ له وقدم سيبويه أيام الرشيد إلى العراق، وهو ابن اثنتين وثلاثين سنة، وتوفى وله نيّف وأربعون سنة بفارس، وكان المبرّد إذا أراد أحد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له: هل ركبت البحر! تعظيما له، واستعظاما لما فيه. وكان المدينىّ يقول: من أراد أن يعمل كتابا كبيرا فى النحو بعد كتاب سيبويه فليستحى، القفطي ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ط ١، المكتبة العنصرية، (بيروت ،لبنان، ١٤٢٤ هـ)،ج٢ص٣٦٤.

([٧١])الكندي،القضاة والولاة ، ص٥٦٤.

([٧٢]) سيد كاشف ،سيد اسماعيل كاشف، مصر في عصدى الاخشيدين ،ط١، مطبعة جامعة فؤاد الاول،(القاهرة ، مصر ١٩٥٠م)،ص ٢١٠- ٢١٢.

([٧٣])سيد كاشف، مصر في عصدى الاخشيدين ،ص ٢١٠- ٢١٢.

([٧٤])محمد بن أحمد بن عبد الله الذهلي ،أبو الطاهر نزيل مصر، أصله من البصرة، مالكي من المائة الرابعة، ولد في شعبان سنة ثمانين ومائتين، ابن حجر العسقلاني، رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ،ص٣٢٥.

([٧٥])محمد بن عبدة بن حرب البصري العباداني أبو عبيد الله – بالتصغير – حنفي من المائة الثالثة، ولد سنة ثماني عشرة ومائتين، ابن حجر العسقلاني، رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ،ص٣٨٢

([٧٦])ابن حجر العسقلاني، رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ،ص٢٥٢

([٧٧])عبد الملك بن عيسى بن درباس بن فير بن جهم بن عبدوس الهذباني الماراني، نسبة إلى قبيلة من الأكراد، يقال لها ماران، بجنب الموصل،أبو القاسم صدر الدين الكردي، شافعي من المائة السادسة، ابن حجر العسقلاني، رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ،ص٢٥٢

([٧٨])علي بن يوسف بن عبد الله بن بندار، أبو الحسن بن أبي المحاسن الدمشقي، لقبه زين الدين، شافعي من المائة السابعة ولد في سابع عشرين شهر رجب سنة خمسين وخمسمائة ببغداد ابن حجر العسقلاني، رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر، ص٢٨٣

([٧٩]) ابن حجر العسقلاني، رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ،ص٢٥٢.

([٨٠])ابن بسام، محمد بن أحمد المحتسب نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق، محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد فريد المزيدي ، ط١، دار الكتب العلمية، (بيروت، لبنان١٤٢٤ هـ ، ٢٠٠٣ م) ،ص١٥.

([٨١])يوسف بن الحسن بن علي بن عبد الله الزرزاري الكردي المعروف بالسنجاري ولد سنة تسعن وخمسمائة فوض إليه قضاء سنجار وولي قضاء مصر ابن حجر العسقلاني، رفع الاصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر ،ص٤٧٤

([٨٢])الماوردي،الاحكام السلطانية ، ص٢٧٢.

المصادر والمراجع

i. الأنطاكي ، يحيى بن سعيد الانطاكي
تاريخ يحيى بن سعيد الانطاكي ، مطبعة جرّوس برسّ ،(طرابلس ، لبنان١٩٨٨ م) .

ii. ابن بسام، محمد بن أحمد
المحتسب نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق، محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد فريد المزيدي ، ط١، دار الكتب العلمية، (بيروت، لبنان١٤٢٤ هـ ، ٢٠٠٣ م) ٠

iii. البلوي، عبد الله بن محمد المديني
سيرة احمد بن طولون ، ط١، مكتبة الثقافة الدينية ،(القاهرة ،مصر ١٩٩٨م) ٠

iv. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن، (ت ٨٥٢هـ)
رفع الإصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر عن قضاة مصر تحقيق، الدكتور علي محمد عمر، ط ١، مكتبة الخانجي، (القاهرة١٤١٨ هـ ،١٩٩٨ م)٠

v. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد (ت ٤٦٣هـ)
تاريخ بغداد ، تحقيق، الدكتور بشار عواد معروف ، ط٢، دار الغرب الإسلامي(بيروت،لبنان ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م)٠

vi. ابن خلدون ،عبد الرحمن بن محمد ولي الدين
المقدمة ، تحقيق، عبد الله محمد الدرويش ، ط١، دار يعرب ، ١٤٢٥ – ٢٠٠٤.

vii. الدينوري ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) عيون الأخبار دار الكتب العلمية(بيروت ،لبنان ١٤١٨ هـ) .

viii. الذهبي ، معجم الشيوخ الكبير تحقيق ، الدكتور محمد الحبيب الهيلة ، ط ١، مكتبة الصديق، (الطائف – المملكة العربية السعودية ،، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م) ٠

ix. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد ،القادر، (ت٦٦٦هـ) مختار الصحاح ، دار الرسالة ، (الكويت،١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م) ٠

x. السيوطي ،عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين ، (ت ٩١١هـ) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم ط ١، دار إحياء الكتب العربية ، (القاهرة مصر١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م)٠

xi. الشيزري،عبد الرحمن بن نصر بن عبد اللهالنهج المسلوك في سياسة الملوك،تحقيق، محمد احمد دمج،مؤسسة بحسون للطباعة والنشر ، (بيروت ، لبنان ١٤١٥هـ)٠

xii. الصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت ٧٦٤هـ) أعيان العصر وأعوان النصر تحقيق، الدكتور علي أبو زيد، واخرون ، ط ١،دار الفكر المعاصر، (بيروت ، لبنان،،١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م)٠

xiii. ابن عساكر ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف (ت ٥٧١هـ) تاريخ دمشق تحقيق، عمرو بن غرامة العمروي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٥، هـ – ١٩٩٥ م٠

xiv. القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري ثم القاهري (ت ٨٢١هـ) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، دار الكتب العلمية، بيروت القفطي ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ)

xv. إنباه الرواة على أنباه النحاة ،ط ١، المكتبة العنصرية،(بيروت ،لبنان، ١٤٢٤ هـ)٠

xvi. الكندي ، محمد بن يوسف بن يعقوب المصري (ت بعد ٣٥٥هـ)كتاب الولاة وكتاب القضاة،تحقيق، محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية، (بيروت – لبنان ، ٢٠٠٣ م)

xvii. الماوردي ، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، (ت ٤٥٠هـ) ، الأحكام السلطانية ، دار الحديث (القاهرة ،مصر)٠

xviii. المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي (ت ٨٤٥هـ) المواعظ والاعتبار بذكر المواعظ والاعتبار والآثار ،ط١، دار الكتب العلمية، (بيروت،لبنان ١٤١٨ هـ) ٠

xix. اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق، جمال الدين الشيال، ط ١، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ٠

xx. النعيمي، عبد القادر بن محمد الدمشقي(ت٩٢٧هـ) الدارس في تاريخ المدارس ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، (بيروت،١٤١٠هـ) ٠

xxi. ياقوت الحموي ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي ،(ت ٦٢٦هـ)

xxii. معجم البلدان ، ط ٢، دار صادر، (بيروت لبنان١٩٩٥ م) ٠

xxiii. المراجع إبراهيم، أحمد أحكام الوقف والمواريث ، د. ط ، (القاهرة، ١٩٣٧م) ٠

xxiv. أمين ، محمد محمد الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ، دار النهضة العربية (القاهرة ،لا ت)إدوارد فون زامباور معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي (ت ١٩٤٩ م) ، ترجمة الدكتور زكي محمد حسن ورفقاه،(بيروت، لبنان ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م)، الرفاعي ، أنور النظم الإسلامية ، (دمشق، ١٩٧٣م) .

xxv. الزحيلي ، محمد تاريخ القضاء في الاسلام ، ، ط١ ، دار الفكر ،(دمشق ١٩٩٥ م) .

xxvi. سعيد عاشور نظم الحكم والإدارة في عصر الأيوبين والمماليك ، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (القاهرة/ ١٩٨٧م).

xxvii. سيد كاشف ،سيد اسماعيل كاشف مصر في عصدى الاخشيدين ،ط١، مطبعة جامعة فؤاد الاول،(القاهرة ، مصر ١٩٥٠م).

xxviii. سيد، أيمن فؤاد الدولة الفاطمية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة مصر ، ٢٠٠٧م) ٠

xxix. كرد علي، محمد كرد علي الإسلام والحضارة العربية ، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة ١٩٦٨ م)٠